مركز المسبار للدراسات والبحوث
Al Mesbar Studies & Research Centre

إيران ودول المغرب
المسألة الشيعية

الكتـــاب 115 يوليو (تموز) 2016

كتاب شهري يصدر عن مركز المسبار للدراسات والبحوث

الوضع الاجتماعي في المغرب: مستقبل الشيعة في ظل صعود السلفية

أحمد موسى(*)

تتناول هذه الدراسة وضع «ظاهرة التشيّع» في المغرب داخل إطارها العام الذي توجد به؛ مركزة على الجانب الاجتماعي في المغرب طوال سنوات الحراك الشعبي، الذي أتت به عواصف «الربيع العربي»، ووصولاً إلى الفترة الراهنة التي انقشعت فيها سحب تلك الاحتجاجات، ورست سفينة المجتمع المغربي على برِّ الاستقرار والأمان، فاتسع مدى الحريات العامة، مما أسفر عن ظهور نشاطات شيعية، كانت إلى الأمس القريب غير ملحوظة، استغلّت هامش الديمقراطية الذي وفّره دستور المملكة الجديد، لتعلن عن نفسها في صورة جمعيات وكيانات وتؤسس تجمعات، الأمر الذي أشعل مواجهة مفتوحة بينها وبين الدولة من جهة، وبينها وبين الحركة السلفية، وباقي مكونات المجتمع المغربي من جهة ثانية.

(*) أستاذ اللغة الفارسية والدراسات الإيرانية في جامعة شعيب الدكالي (المغرب).

فما هو الوضع الاجتماعي الذي عرفه ويعرفه المغرب؟ وما هي مكانة الاتجاه السلفي؟ وما مستقبل الحركة الشيعية في المغرب في ظل شدة الخناق عليها جراء المواجهات الحامية التي تلاقيها من كل جانب، وفي ظل ازدياد قوّة السلفية؟

التحولات الاجتماعية

تحظى القضايا الاجتماعية في أي دولة أو كيان أو مجتمع بأهمية قصوى؛ وتحتل مكانة بارزة بين سائر القضايا والمواضيع، وتفوق أهمية القضايا السياسية والاقتصادية. والمغرب بتفاعل مكوناته الاجتماعية من أفراد وجماعات وهيئات ومجتمع مدني، يعرف اليوم تحولات عامة ترتقي لأن تصل إلى ظاهرة أساسية بارزة نلمس آثارها في مختلف جوانب الحياة. ويمكن بلورة هذه المظاهر من التحولات الاجتماعية وتركيزها في القضايا الرئيسة التالية:

- تحول في الطبقية التقليدية.
- ازدياد عوامل الوعي الفكري والاجتماعي.
- قوة المجتمع المدني المغربي ودوره المركزي.

ففي نطاق القضية الأولى، نلاحظ أن المجتمع الزراعي المغربي بات يطل على دنيا جديدة من التصنيع والتجهيز، وبدأ قسم مهم من هذا المجتمع يتحول إلى طبقة اجتماعية جديدة، قوامها العمال والمهنيون والصناع، وفي الوقت ذاته بدأت حياة السكان بالمدن والعواصم الكبرى تزداد اكتظاظاً، نتيجة ارتفاع نسبة الولادات والهجرة الريفية المتواصلة، أما النتائج المنبثقة من ذلك، فتكمن في ازدياد الاحتكاك بين عامة الناس من جهة، وبين مكيفات العقلية الاجتماعية الحديثة من جهة أخرى، الأمر الذي يسهم بدون انقطاع في تعديل مناهج الحياة الاجتماعية بالحواضر المختلفة. ويكاد يؤدي في الأمد الطويل إلى تغيير هذه المناهج، وتطويرها تطويراً جذرياً حاسماً[1].

(1) مجلة دعوة الحق، العدد 55.

أما في إطار القضية الثانية، قضية الوعي الشعبي المتزايد باستمرار، فيُلاحَظ في هذا الشأن كثيرٌ من المظاهر المهمة التي لها دلالتها في الموضوع، ومن بين هذه المظاهر ما يتصل بازدياد النزوع إلى التطور الطبقي الاجتماعي عن طريق التعلم، واكتساب المعرفة، وذلك ما يتبين لنا من ظاهرة الإقبال الشديد على المدارس والمعاهد المختلفة، ومن هذه المظاهر أيضاً ما يتمثل في ارتكاز الوعي الصحي بين الطبقات الشعبية، واشتداد الميل عند الفرد إلى مراقبة التطورات المرضية التي قد تقع له، هذا بالإضافة إلى مزيد من التأثر بالأفكار الاجتماعية الليبرالية المتصلة بمستوى العيش، والضمان المتبادل، وحقوق المواطنة، والواجبات المترتّبة عليها، وغير ذلك مما له صلة بوضعية الفرد والأسرة داخل أي مجتمع حديث ناهض ومتطور.

وعلى العموم، وبالنظر لطبيعة الأوضاع التي تكتنف التطورات المرحلية الحاضرة، فإن هناك ظاهرة مهمة، يمكن أن تلاحظ في هذا المضمار، وهي تتمثل في ظهور بعض بوادر الاحتكاك أو الاحتقان الاجتماعي، نتيجة للأوضاع الاقتصادية غير المناسبة، وقد شدّد الملك محمد السادس على القضايا الاجتماعية في أكثر من مرة، من خلال خطاباته المختلفة، حيث أشار إلى الأوضاع الصعبة التي يعيشها بعض المواطنين في المناطق البعيدة والمعزولة. وكرّر دعواته من أجل إصلاح التعليم، الذي هو عماد تحقيق التنمية، ومفتاح الانفتاح والارتقاء الاجتماعي[2].

ثم امتزج ذلك بتعقيدات السياسة والاتجاهات السياسية، والصراعات بين الأحزاب السياسية المغربية المتأثرة بهذه النظرة أو تلك، أو هذا المذهب أو ذاك. بيد أننا لا نستطيع جدياً أن نرى من خلال الاحتكاك الفكري الاجتماعي الموجود، ما يؤذن بإمكان وقوع حالات صراعية حقيقية على الصعيد الاجتماعي المغربي، أو ما يساعد على الجزم بأن احتمالات التصادم القاسي في هذا المجال هي احتمالات يقينية محتومة، فهناك الكثير من الاعتبارات والحقائق لا تبيح الاعتقاد في حتمية نشوء أحوال من هذا القبيل، على الرغم من أن ذلك قد حصل كثيراً ولا يزال يحصل باستمرار في عدد من الأقطار الأخرى بالعالم. فوحدة الشعب المغربي، والتفافه حول

(2) يمكن الرجوع إلى الخطاب الملكي الذي ألقاه يوم 30 يوليو (تموز) من سنة 2014.

القيادة، وتمسكه بثوابت الأمة الجامعة، كل هذه عوامل صمدت في وجه محاولات زعزعة الاستقرار وبث الفوضى والفتنة.

غير أنه من جانب آخر، ومع تقدير إمكانات التعايش بين اندفاعات التطور واعتبارات السلام في المجتمع المغربي، إلا أن ذلك لا يمكن أن يحول دون توسع الاحتكاك الفكري الاجتماعي، وتطور الأسس العقائدية -في نطاقها البسيط أو المعقّد- التي ينهض عليها التحول الاجتماعي بمجموعه، وتلك مسلمة ليس من داعٍ إلى الجدال فيها، لأنها تشكل مظهراً واضحاً من مظاهر الحياة الواقعية التي نحياها، ونؤثر فيها، ونتأثر بها على مختلف الدرجات.

وفي إطار الحقيقة الثالثة، فإن المجتمع المدني في المغرب يتبوأ مكانة بارزة ويتنوع تنوعاً كبيراً، وهو بالأساس يشمل القطاعات التي تنمو وتترعرع في المجتمع بعيداً من سلطة الدولة وتدخّلها، ولكن ليس بمنأى عن إشرافها ومراقبتها. إن منظمات المجتمع المدني هي مدارس للتنشئة السياسية على الديمقراطية والمواطنة، سواء كانت جمعيات خيرية، أو نوادي رياضية أو دوراً ثقافية وشبابية، أو أحزاباً سياسية، أو نقابات عمالية، أو غيرها من الهيئات. هذا المجتمع يدرّب أعضاءه على الفنون والمهارات اللاّزمة للديمقراطية من خلال الالتزام بشروط العضوية، وحقوقها وواجباتها، والمشاركة في النشاط العام، والتعبير عن الرأي، والاستماع إلى الرأي الآخر، وعضوية اللجان والتصويت على القرارات والمشاركة في الانتخابات، وقبول النتائج[3]. فمؤسسات المجتمع المدني هي التي «تقوم بدور الوسيط بين الدولة والمواطن، بحيث لا يتعامل مع الدولة كفرد أعزل، بل كمواطن ينتمي إلى جماعة أو مؤسسة كبيرة توفر له قدراً من الحماية»[4].

إن أهمية المجتمع المدني في المغرب تكمن في أمور عدة ، أولها: تعميق الممارسة الديمقراطية، وثانيها: تلقين مبادئ المواطنة وحب الوطن والدفاع عن مصالحه،

(3) سعدالدين، إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، في الوطن العربي، دار قباء، القاهرة، 1999 ص5-6.

(4) حسن، نافعة، تجربة التكامل والوحدة الأوروبية.. هل هي قابلة للتطبيق في الواقع العربي؟ المستقبل العربي، العدد (136)، ص26-29.

وثالثها: التشبع بالأخلاق ومواصفات المواطن الصالح، ونبذ الخلاف واتخاذ الحوار سبيلاً وحيداً لحل الاختلافات؛ ورابعها: الحفاظ على ثوابت البلاد وتشمل: النظام الملكي، ووحدة المذهب المالكي السني، والوحدة الترابية. وبهذا المعنى فإن «المجتمع المدني في المغرب يعتبر جزءاً لا يتجزأ من النظام الديمقراطي العام».

ومن الأهداف الأخرى التي يضطلع بها المجتمع المدني: توفير الأمن الفكري وإشاعته. والأمن الفكري يعني الحفاظ على المكونات الثقافية والأصلية في مواجهة التيارات الثقافية الوافدة أو الأجنبية المشبوهة، والمذاهب الفاسدة والباطلة، ويعني حماية وصون الهوية الثقافية من الاختراق أو الاحتواء من الخارج، ويعني أيضاً الحفاظ على العقل من الاحتواء الخارجي وصون المؤسسات الثقافية في الداخل من الانحراف[5].

الوضع الاجتماعي المغربي الراهن

بعد أكثر من خمس سنوات على تراجع موجة التظاهرات التي اندلعت في شوارع المغرب؛ بسبب ما سُمّي «ربيعاً عربياً»، يبدو الوضع اليوم مستقراً، لا تنال منه وقفات بعض فئات المجتمع المغربي الذين يرفعون مطالب اجتماعية.

تمكّن المغرب من تفادي حدوث ما لا تُحمد عقباه عَقِب الاحتجاجات بداية عام 2011، في سياق هبّات وعواصف «الربيع» الذي شمل بلداناً عربية كثيرة. وأفلح المغرب في جني ثمار المرحلة بفعل المرونة في التعامل مع هذه الاحتجاجات، وبفعل منح امتيازات اجتماعية مهمّة، كفرص عمل للشباب العاطل عن العمل والحاصل على شهادات عليا من خلال توظيفهم في القطاع العام بشكل مباشر، التساهل مع الفئات الهشّة في المجتمع ومع قطاع التجارة غير المهيكل، ومع حملة شعبية عريضة لبناء مساكن بلا أي قيود إدارية، ومكاسب للحركة النقابية، وأيضاً بسبب تعديل الدستور وإجراء انتخابات مبكّرة أفضت إلى برلمان جديد، وحكومة جديدة بامتيازات

(5) عبدالله إبراهيم صالح، ظواهر الانحراف في المجتمع، الأسباب والعلاج، مجلة النبأ، العدد (64).

وصلاحيات غير مسبوقة، فاز فيها لأول مرة واحد من أقوى التيارات الإسلامية في المغرب حزب «العدالة والتنمية».

هذا التحول في الأوضاع عزّز مواصلة سياسة الإصلاحات التي انتهجتها الدولة بداية من تعديل الدستور؛ وهي إصلاحات لقيت ترحيباً دولياً كبيراً، وأنتجت سياسة قوامها تكييف اقتصاد البلاد مع متطلبات سداد الدّين العام، وإتاحة سبل جذب الاستثمارات الداخلية والخارجية وتوسيع دائرتها.

وقد تمكنت الحكومة الجديدة القائمة منذ مطلع عام 2012، برئاسة حزب «العدالة والتنمية الإسلامي»، من مباشرة ما أسمته «إصلاحات» طالما أوقفها التردد بوجه احتمالات التفجر الاجتماعي. وليست هذه الإصلاحات في رأي خصوم الحكومة الإسلامية سوى هجوم على المكاسب الاجتماعية، وتشديد لسلطة التحكم ومفاقمة لمعضلة البطالة. من أبرز هذه الإصلاحات: تفكيك نظام المقاصة (نظام دعم المواد الاستهلاكية الأساسية)، بشكل يكاد يكون كاملاً، وتحرير أسعار البترول وبعض المواد الأساسية، وإخراج قانون الإضراب، وأخيراً البدء في إصلاح أنظمة التقاعد. فضلاً عن مواصلة سياسة التقشف في الميزانيات الاجتماعية.

بيد أنّ الأوضاع الاجتماعية في المغرب اليوم، وفي ظل الصعوبات الاقتصادية وانعدام سياسة حكومية محتوية لتداعيات الأزمات، ليست واضحة المعالم تماماً. وتُشرف أول حكومة بعد إقرار الدستور الجديد على إنهاء ولايتها والوضع الاجتماعي العام ليس في أحسن أحواله، إذ نشهد خروج فئات من المجتمع إلى الشارع بشكل يومي تقريباً، في مسيرات واعتصامات من أجل المطالبة بتوفير فرص العمل وتصحيح الأوضاع كحركة المعطّلين، احتجاجات الأساتذة المتدربين، احتجاجات السكان ضد غلاء الماء والكهرباء، احتجاجات قطاعات مختلفة من الموظفين والسياسيين والنقابيين ضد رؤية الحكومة لإصلاح أنظمة التقاعد.

الحركة السلفية في المغرب وأداء الرسالة التقليدية

أثبت رجالات المذهب المالكي في المغرب وشمال أفريقيا عموماً مواقفهم في الدفاع عن الاتجاه السلفي؛ وبرز ذلك بجلاء في وقوفهم في وجه الاعتزال، ثم في وجه الشيعة (العبيديين) وغيرهم. واعترض علماء المالكية في الدفاع عن مذهبهم وفي العمل على نشره وترسيخه على فرق مخالفة عديدة، منها ما كان لها أصل في المشرق مثل فرقة الخوارج الصفرية والإباضية والشيعة الفاطمية والغزالية، ومنها ما لم يكن لها أصل في المشرق، وذلك مثل الطائفة البرغواطية والمذهب التومرتي، وهذا الأخير وإن كانت أصوله مشرقية فإنه، في صورته التي انتهى إليها في المغرب، مذهب جديد لا عهد للشرق به. هذا عدا حركة المتنبئين، وقد عرفت بعض القبائل في المغرب جماعة منهم اشتهر منهم أحدهم ويدعى باسم حاميم[6].

وفي تاريخ المغرب محطات كثيرة تبرز مناصرة قادة المغرب وعلمائه وأفراد شعبه للاتجاه السلفي؛ وبدأ ذلك منذ قيام دولة الأدارسة التي رحّبت بمذهب مالك ومدرسته، مروراً بدولة المرابطين التي اعتُبرت دولة سلفية بامتياز، ووصولاً إلى دولة الموحدين بالرغم من خلطها بين أصول شيعية كالقول بالعصمة والإمامة، وبين القول بالعودة إلى أصول السلف. كما لا ننسى دولة المرينيين التي عاش في أكنافها علماء كبار نافحوا عن العقيدة الصافية وحاربوا البدع[7].

ومعلوم أن الملوك العلويين كانوا وما زالوا متشبعين بالعقيدة السلفية، وعملوا على إصلاح العقيدة والعودة بالناس إلى منابع الدين الإسلامي الحنيف[8]. وهكذا وقف المغاربة في وجه التيارات المنحرفة باستنادهم إلى وحدة المذهب المالكي السلفي.

---

(6) عبدالسلام، شقور، جهود المالكية في مواجهة الفرق المخالفة في الغرب الإسلامي، بحوث الملتقى الأول القاضي عبدالوهاب البغدادي شيخ المالكية بالعراق، المؤتمر العلمي لدار البحوث والدراسات الإسلامية وإحياء التراث، العدد (7)، ص475-506.

(7) الاتجاه السلفي بالمغرب، عبدالقادر عافية، مجلة دعوة الحق، العدد (240)، سبتمبر (أيلول) 1984.

(8) المرجع السابق.

الشيعة في المغرب: أي مستقبل؟

انتشر التشيّع في المغرب قديماً على يد رجلين اثنين استطاعا أن يثبّتا أركان مذهبهما بين أوساط قبيلة كتامة، ويؤسسا دولتهما من لا شيء[9].

إنّ من أهداف الحراك الشيعي الحرص على إقامة دولة الإمامة التي يحكم فيها أهل البيت. فالتشيّع حركة دينية سياسية منذ قيامه. إذن لا يمكن الحديث عن حركة شيعية في المغرب لا يتوق أصحابها ومعتنقوها إلى الإمارة وإقامة دولة الإمامة. لقد حاول التشيّع أن يفرض نفسه على المغرب، لكنه تلاشى وترك مكانه لمذهب السلف من العلماء.

اتسمت علاقة السلطة في المغرب مع تيار الشيعة بالكثير من الحذر، وذلك بغية منع انتشار الفكر الشيعي في المغرب، يأتي هذا بالرغم من التهديد الشيعي الذي برزت مؤشراته قوية جداً في السنوات القليلة الماضية، من خلال الأنشطة الداعمة للتشيّع التي تورطت في تنفيذها السفارة الإيرانية داخل المغرب، تحركات السفارة الإيرانية وُصفت –آنذاك- بذات «النشاط المريب» بغية تشييع المغاربة، وإخراجهم من المذهب السُنني المالكي، وهو الأمر الذي حدا بالمغرب إلى قطع علاقاته الدبلوماسية مع إيران.

إذ أعلنت وزارة الخارجية المغربية قطْع العلاقات الدبلوماسية مع إيران، بسبب «نشاطات ثابتة للسلطات الإيرانية، وخصوصاً من طرف البعثة الدبلوماسية بالرباط، تستهدِف الإساءة للمُقوِّمات الدِّينية الجوهرية للمملكة، والمسّ بالهوية الرّاسخة للشعب المغربي ووِحدة عقيدته ومذهبِه السُنني المالكي، الذي يحميه جلالة الملك محمد السادس»، حسبما ورد في نص البلاغ الرسمي[10]. وأصدرت حينها وزارة

(9) لمزيد من الاطلاع على موضوع الوجود الشيعي في المغرب عبر التاريخ، انظر: دولة الأدارسة في المغرب، سعدون عباس نصر الله، دار النهضة العربية، ص70-76. مرحلة التشيّع في المغرب العربي، محمد الحاجري، ص7. دعوة الحق، العدد (2)، السنة 12، 1969 (إدريس الأكبر وإدريس الأصغر) لعبدالله كنون، ص42. التشيّع في المغرب بين الماضي والحاضر، لحامد الإدريسي.

(10) جريدة المساء، ص1، 12 مارس (آذار) 2009.

الداخلية أيضاً بلاغاً أكّدت فيه «حرصها على التصدّي بكل حَزم وفي إطار القوانين الجاري العمل بها، لكل الممارسات المنافية لقِيم المجتمع المغربي، ولكل المنشورات والكُتب والإصدارات، التي ترمي إلى المسّ بقيمه الدِّينية والأخلاقية»[11]. وذهب بعض المحللين إلى أن المغرب أراد من قطع علاقته الدبلوماسية مع إيران: «تحذير نشطاء التيار الشيعي في المغرب، الذين بدؤوا يتحرّكون بكامل الحرية وأصدروا جريدة «رُؤىً مُعاصرة» تُعبِّر عن مواقف بعض الشيعة المغاربة، والتي توقّفت بدورها، ويتّجهون نحو تشكيل جمعيات شيعية، مع أن الدولة لم ترخِّص لهم، كما حدث مع جمعية (أنوار المودّة) في طنجة أو جمعية (اللقاء الإنساني) في وجدة»[12].

أنهى قطع العلاقات بين المغرب وإيران مساراً متذبذباً من الصلات، تميّز بالثبات والتوافق زمن الشاه، وطبعته القطيعة ثم الانفراج، ثم القطيعة ثم الانفراج زمن الجمهورية الإسلامية.

لقد أحدثت الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979 تحولاً جديداً في السياسة الخارجية للدولة الإيرانية؛ فمن منطلق ديني، جعل الساسة الإيرانيون إقامة العلاقات مع دول العالم الثالث، ومن جملتها الدول الأفريقية، في مقدمة اهتماماتهم السياسية. وكانت هناك عديد من الدوافع لتحرك إيران الإسلامية في ربط العلاقات مع دول القارة السمراء. ولعل أبرزها الدافع الأيديولوجي المتمثل في نشر المذهب الشيعي باعتباره –حسب وجهة النظر الإيرانية- فكراً ثورياً يحقق كرامة الإنسان ويضمن الاستقلال للدول، والتعريف أيضاً بالثورة الإسلامية باعتبارها -برأيهم- منقذة من التبعية للاستعمار والتمييز العنصري.

وقد وضعت إيران أفريقيا نصب أعينها، وشرعت في إرسال الوفود السياسية والثقافية والمذهبية إليها، واستقبال وفود هذه الأخيرة لإيجاد تقارب بين شعوبها وإيران؛ وقد سجّلت التمثيليات السياسية الإيرانية ارتفاعاً كبيراً في وقت وجيز،

(11) جريدة أخبار اليوم اليومية، ص1، عدد يوم 12 مارس (آذار) 2009.

(12) الباحث في شؤون الجماعات والحركات الإسلامية الدكتور محمد ظريف.

بحيث انتقل عدد التمثيليات من (9) إلى (26) تمثيلية.

أما على مستوى المغرب، فقد بقيت العلاقات مستمرة إلى حين انتصار الثورة الإسلامية؛ التي شهدت خلالها العلاقات بين البلدين مساراً متعرّجاً وغير ثابت، وطالها الكثير من الاضطراب. فبعد تثبيت أركان الثورة في إيران، اختار شاه إيران المعزول المغربَ كمحطة للإقامة فيه، لكن هذا الخبر لم يكن ليروق الثوريين الجدد في طهران، فأثّر ذلك في العلاقات التي نحت منحى تنازلياً استمر شهور عدة بعد استقرار النظام الجديد، إلى أن تم استدعاء سفيري البلدين، وتنزيل مستوى العلاقات إلى حدود القائم بالأعمال في شهر أكتوبر (تشرين الأول) 1979. وفي 22 ديسمبر (كانون الأول) 1980، وعلى خلفية حلول شاه إيران محمد رضا بهلوي بالرباط قادماً إليها من مصر، وأيضاً بسبب مشاكل أخرى، أعلنت وزارة الخارجية الإيرانية قطع كل العلاقات السياسية والدبلوماسية مع المغرب بعد عامين على التجاذب.

إلاّ أن تأييد إيران الإسلامية لجبهة «البوليساريو» ودعمها ضد الوحدة الوطنية المغربية، جرّ اعتراض المغرب على إيران. ومع بداية الحرب الإيرانية- العراقية ووقوف المغرب بجانب العراق، سقطت العلاقات بين البلدين في ورطة كبيرة. وفي 2009 في عهد الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد، عرفت العلاقات المغربية- الإيرانية انتكاسة جديدة بإعلان المغرب قطع علاقاته الدبلوماسية مع إيران من جانب واحد، بفعل تورّط العاملين في السفارة الإيرانية في الرباط في أنشطة نشر التشيّع الإيراني وسط المغاربة، وزعزعة وحدة المذهب الرسمي للبلاد، بحسب الاتهامات الرسمية، الشيء الذي نفته إيران ورفضته. فضلاً عن ذلك، كان استدعاء سفير المغرب للحضور إلى وزارة الخارجية الإيرانية للاحتجاج على بيان وزارة الخارجية المغربية المساند لموقف البحرين تجاه إيران، عاملاً آخر من عوامل استياء المغرب من إيران[13].

(13) أحمد، موسى، المسار المتذبذب لتاريخ العلاقات بين المغرب وإيران، هسبريس، 10 فبراير (شباط) 2015، على الرابط التالي:
http://www.hespress.com/orbites/254619.html

وإذا كان موضوع التشيّع والتعامل معه في عهد الملك الراحل اتّسم بالسرية، فإن عهد الملك محمد السادس، ومع ازدياد الحديث عن حرية المعتقد، شهد انكشاف الأصوات الشيعية ومناصريها تحت شعارات حقوقية وغيرها، هذه التحركات واجهتها الدولة بنوع من الحزم. كما تصاعدت أصوات العلماء، وخصوصاً من التيار السلفي، بضرورة التصدّي لهذه التحركات وقطع الطريق على المتشيّعين المغاربة. وشهدنا تنظيم عديد الفعاليات المناوئة للشيعة. وجاءت عديد من تصريحات أقطاب الحركة السلفية متناغمة مع هذا اللحن، فهذا الناشط السلفي عبدالكريم الشاذلي الذي اختير منسقاً للشؤون الوطنية للهيئة الحقوقية المسماة «هيئة المصالحة ورد الاعتبار» يصرّح بأن الهدف من تأسيس هذه الهيئة هو «إدماج السلفيين، خصوصاً المفرج عنهم، في الحياة العامة، ورد الاعتبار لهم والمساهمة في حل مشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية».

غير أن نقطة بداية المواجهة العلنية بين السلطات والحركات الشيعية كانت سنة 2008، حين أصدرت الحكومة المغربية قراراً بحل حزب «البديل الحضاري» ذي المرجعية الشيعية[14]. وارتفعت وتيرة المواجهة مع قطع المغرب علاقاته الدبلوماسية مع إيران عام 2009، بعد إعلان المغرب تضامنه مع البحرين إزاء تعرضها للتدخلات الإيرانية السافرة، ولكن لأسباب أخرى أيضاً، أبرزها تورط سفارة إيران في الرباط في زعزعة استقرار المغرب الديني والروحي، من خلال دعم تحركات الشيعة المغاربة.

وازدادت حدّة المواجهة مع حلول شهر مارس (آذار) من العام نفسه، حيث أقدمت السلطات المغربية على إغلاق المدرسة العراقية التكميلية في الرباط بسبب «مخالفة المؤسسة لمناهج النظام الأساسي للتعليم المدرسي الخصوصي المعتمد من قبل الوزارة الوصية»[15]. وبسبب استغلال المدرسة لنشر المذهب الشيعي. ثم صُودرت الكتب الشيعية من صالات عرضها والمكتبات التي تبيعها، ومنعها في المعرض الدولي للكتاب بالدار البيضاء.

(14) جريدة أسيف الإلكترونية، 26 فبراير (شباط) 2008.

(15) جريدة الخبر، سنة 2009.

بيد أنّ الحركة الشيعية في المغرب دخلت منعرجاً جديداً في العام 2016، وبالتحديد شهر أبريل (نيسان)، حيث تم تأسيس تشكّيل جديد تحت اسم «رساليون تقدميون»[16]. وعلى الرغم من أفق انتشار التشيّع في المغرب، فإنّ الهجمات التي يواجهها هذا التيار من طرف الحركة السلفية النشطة، ووجوهها المعروفة والوازنة في المغرب، والمضايقات الرسمية التي تشل من حركته، وأيضاً الحرب التي تُعلن عليه في مواقع التواصل الاجتماعي، أضف إلى ذلك الدور الذي تقوم به المؤسسات الدينية كمكمّل لدور المدرسة في تكوين الشخصية الدينية وبناء العقيدة الصحيحة؛ وتحصين المواطن المغربي من هذا الغزو الفكري الديني، مما يجعلنا نتوقع إنحساراً لهذه الحركة.

(16) راجع: شيعة مغاربة يؤسسون جمعية «رساليون تقدميون»، الوطن العربي، 18 أبريل (نيسان) 2016، على الرابط المختصر التالي: http://cutt.us/hzzLW